



Universiteit  
Leiden  
The Netherlands

## Patchwork compliance: political dialogues about contested human rights

Benneker, V.L.

### Citation

Benneker, V. L. (2021, July 1). *Patchwork compliance: political dialogues about contested human rights*. Retrieved from <https://hdl.handle.net/1887/3192803>

Version: Publisher's Version

License: [Licence agreement concerning inclusion of doctoral thesis in the Institutional Repository of the University of Leiden](#)

Downloaded from: <https://hdl.handle.net/1887/3192803>

**Note:** To cite this publication please use the final published version (if applicable).

Cover Page



Universiteit Leiden



The handle <https://hdl.handle.net/1887/3192803> holds various files of this Leiden University dissertation.

**Author:** Benneker, V.L.

**Title:** Patchwork compliance: political dialogues about contested human rights

**Issue Date:** 2021-07-01

## Arabic summary

**ملخص: الامتثال الجزئي على نمط الترقيع: حوارات سياسية عن حقوق الإنسان المختلَف عليهما**

إن عدد البلدان في العالم التي حفظت الامتثال الكامل لمبادئ حقوق الإنسان لهو عدّة قليلٍ جداً، وقد يكون معدوماً. وفي الواقع، تميل الدول إلى الامتثال بدرجة كبيرة إلى مواد معينة من اتفاقيات حقوق الإنسان، وبدرجة أقل إلى مواد أخرى، وتتجاهل بعض المواد أو حتى أنها تنتهك مواداً أخرى بشكل واضح وصريح - وكل ذلك في الوقت نفسه. وفي سياق هذه الأطروحة سنقلب نمط السلوك هذا "الامتثال الجزئي على نمط الترقيع" (*patchwork compliance*). ولم تتمكن حتى الآن من أن فك بشكل كامل حالات الترقيع هذه في الامتثال لحقوق الإنسان، كما لم تتمكن من شرح عمليات صنع القرار التي تؤدي إلى هذا الترقيع.

وتقترن هذه الأطروحة نموذج حوار سياسي من شأنه أن يفك حالات الامتثال الجزئي على نمط الترتيب، التي تظهر في بعض البلدان حول العالم. ويساعدنا هذا النموذج على أن نفهم كيف تنشأ حالات الترتيب هذه من قبل صانعي القرار السياسي، والذين يبنّي عليهم أن يأخذوا دور الوسيط بين المبادئ المتصارضة للتيارات المختلفة. ويوضح كيف ولماذا ليس بالضرورة أن يختاروا مبادئ تيارٍ معين بدلاً من مبادئ تياراتٍ أخرى. يمكنهم، بدلاً من ذلك، أن يعتمدوا على حوارٍ سياسيةٍ كي يتوصّلوا إلى توافقٍ بين مبادئ التيارات المختلفة، التي تبدو متصارضةً.

وتناول هذه المحوارات مناقشة أجزاء متفرقة من مبادئ حقوق الإنسان، كما تُقبل من خلال هذه المحوارات أجزاء متفرقة منها أيضاً أو تُرفض أو تُحفَّفَ، كي تتوافق مع مبادئ تيارات أخرى، أو سُتُبَدِّل بقوانين وسياسات أخرى، والتي - في حالات عدَّة - ليس لها أيٌّ علاقة بها. وإذا نجحت هذه المحوارات، فإنها ستسهم لصانعي القرار أن يزدِدوا شيئاً فشيئاً من الامتثال لمبادئ حقوق الإنسان. ولكن، تحديداً لأن الحوار يؤدي إلى خلق توافق بين التيارات المختلفة، فإن تكون النتيجة الامتثال الكامل.

وعلاوة على ذلك، لا تؤدي هذه الحوارات السياسية دائمًا إلى توافق بين التيارات المختلفة. خاصية أنه إذا شعرت تيارات معيّنة بعدم تمثيلها بشكل كافٍ في الحوار أو بآن مبادئها تنتهك، فمن الممكن أن تظُرّر ردة فعل عكسية ضد حقوق الإنسان. ويمكن أن تؤدي تأثيرات ردة الفعل العكسية هذه إلى زيادة تعقيد موقف صانعي القرار فيما يتعلق بالامتثال، ويمكن أن تؤدي إلى خطوات إلى الوراء فيما يتعلق بالامتثال، وأن تجعل محاولات مستقبلية في زيادة الامتثال أمراً أكثر صعوبةً حتى مما كان. وتؤدي عمليات الحوار السياسي هذه – في النهاية – إلى انماط ترقيع واسعة الاختلاف فيما يخص الامتثال.

ومن المهم للغایة القول بأنه من غير المحتمل أن تحدث حوارات سياسية عن حقوق الإنسان المختلفة علىها في كل دولة أو أيًا كانت الظروف. وبدلًا من ذلك، يعتمد ما إذا كان صانعي القرار يرون بده حوار بهذا أنها ضرورة، على شرطين متعلقين بالطناطق. يتمثل أولٌ شرطٍ في قابلية تأثير دولة معيّنة مجتمع حقوق الإنسان الدولي، ويكمّن الشرط الثاني في الرصد الصارم لامتنال الدولة لحقوق الإنسان من قبل مجتمع حقوق الإنسان الدولي. يوجد هذه الشروط تزداد إمكانية رغبة هذه الدول في تحجّب الضغوط والعقوبات، كما تزداد إمكانية احتياجها إلى الفوائد الإيجابية التي قد تنتج عن الامتنال لحقوق الإنسان. ويؤدي ذلك الأمر إلى ضرورة القيام بحوار سياسي من أجل تجحّب العقوبات، ومن أجل الوصول إلى التوافق بين التيارات المتضاربة في مبادئها، وهو الأمر الذي سيسهم لها بزيادة الامتنال لحقوق الإنسان.

نفتَتْ هذه الأطروحة تحقيقاً حول تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، وخاصة المادة رقم 7 منها والتي تتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة، وتنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)، وخاصة المادة رقم 18 منه والتي تتعلق بالحرية الدينية، كـ تفهُّمٍ متى وكيف تؤدي مثل هذه الحوارات السياسية إلى حالات الامتثال الجزئي على نسق الواقع. وتستند الأطروحة إلى بياناتٍ تجريبية واسعة النطاق. وتحتوي على تحليلٍ كي يأخذ بعين الاعتبار أكثر من سبعين بلدًا حول العالم. وتحتوي الأطروحة كذلك على دراسة حالة فردية متقدمة بخصوص الأردن، تستند إلى 59 مقابلة مع وزراء سابقين وأطراف وخبراء سياسيين آخرين؛ بالإضافة إلى 50 مذكرة شخصية ومحضر، وما يزيد عن 180 مقالة صحافية بالإنكليزية وبالعربية، و42 تقريراً بخصوص رصد حقوق الإنسان، وسيرتين ذاتيتين بقلم ملkin أردنين، والعديد من الدراسات الأكاديمية بخصوص الحرية الدينية والمشاركة السياسية للمرأة في الأردن.

